

موجز لتقرير الجمعية السنوي لعام ٢٠١٢

تناولت الجمعية في تقريرها السنوي عرض لاهم الاحداث التي شهدتها مصر خلال عام ٢٠١٢ والتعليق عليها وطرح الايجابيات والسلبيات التي اكتنفت تعامل اجهزة الامن مع تلك الاحداث بما يؤثر علي علاقة الشرطة والشعب ... والتي تم استعراضها من خلال مايلي .

١. رصد أهم الأحداث التي شهدتها البلاد خلال عام ٢٠١٢ وتعقيب الجمعية من وجهة النظر الأمنية

٢. تقييم الأمن في عهد الرئيس محمد مرسي

٣. التحديات التي تواجه وزارة الداخلية

٤. موضوعات وخطوات لم تحسمها وزارة الداخلية

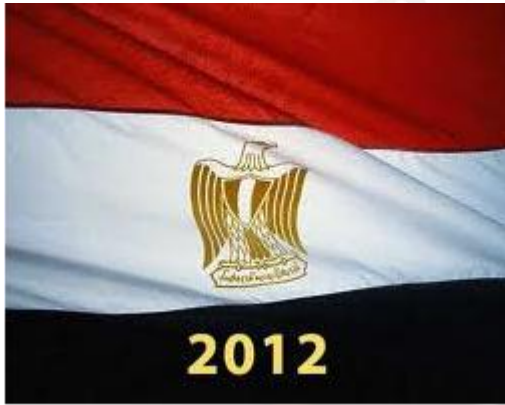
٥. تضحيات مصر خلال عام ٢٠١٢

٦. رؤية الجمعية تجاه الاداء الامني بما يؤثر علي العلاقة بين

الشرطة والشعب ومقترحات تطويره

٧. انجازات جمعية الشرطة والشعب لمصر منذ تأسيسها

وحتى نهاية عام ٢٠١٢



أولاً : رصد لأهم الأحداث التي مرت على البلاد خلال هذا العام

احتفالية الذكرى الاولى لثورة ٢٥ يناير (٢٠١٢)

علي الرغم من عدم وقوع احداث عنف خلال تلك الاحتفالية الا ان ترك وزارة الداخلية



مهمتها الرئيسية في حماية المتظاهرين الي اللجان الشعبية من شباب الاخوان خوفا من الاحتكاك مع المتظاهرين كان يشير الي ثمة ارتباك في اتخاذ القرار من قبل الوزارة ومؤشر لتجنب الوزارة التدخل لحفظ الامن والنظام في اي تجمعات جماهيرية مما كرس من هذا التوجه خلال الفعاليات اللاحقة التي شهدت احداث ادت كما سنورده في حينه الي حالات وفاة واصابات

إستاد بورسعيد (التي يطلق عليها مذبحه استاد بورسعيد)(فبراير ٢٠١٢)



راح ضحيتها ٧٤ شابا حيث أكدت الجمعية انه كان يجب علي وزارة الداخلية نظرا للاجواء التي سبقت المباراة من تجاوزات وشحن معنوي وما ظهر في المباريات السابقة علي نفس الاستاد أن تقوم بطلب الغاء المباراة او نقلها الي مكان اكثر امنا وأشارت الجمعية ايضا الي وجود حالة من التسبب الواضح داخل وخارج الاستاد يوم المباراة بما كان ينبغي بحدوث كارثة

أحداث العباسية (مايو ٢٠١٢)



شهدت محاولة اقتحام وزارة الدفاع راح ضحيتها ٢٠ قتيلًا ومئات المصابين حيث اوضحت الجمعية انه بالرغم من ضرورة الحرص الشديد علي حماية منشآت الدولة وخاصة ما تمثله وزارة الدفاع من رمز لقوة الدولة الا ان الحفاظ علي ارواح المصريين ودمانهم لابد ان يكون في مقدمة الاولويات وان رصد الاحداث أكدت عدم

تناسب حجم الحدث مع الخسائر الناتجة عنه من قتلي ومصابين وهذا ما يجافي مبدأ استخدام القوة بالقدر المناسب لدرء المخاطر .

الانتخابات الرئاسية (يونيو ٢٠١٢)



أكدت الجمعية ان وزارة الداخلية قد قصرت تجاه رصد المخالفات والتجاوزات الانتخابية وتقديمها لجهات التحقيق .. كما كان يجب أيضا وضع الخطط الأمنية وإتخاذ مايلزم من تدابير وقائية لمنع سلسلة الاعتداءات التي تعرض لها بعض المرشحين اثناء جولات الدعاية الانتخابيةهذا ورأت أيضا الجمعية بخصوص عملية تسويد البطاقات الانتخابية داخل المطابع الاميرية بجولة الاعداد أن هناك تقصير واضح من قبل اجهزة الامن لعدم محاولة الكشف عن من هم وراء اختراق المطابع الاميرية وعن مدي حقيقة البلاغات وما اثير عن منع بعض المواطنين (مسيحين) من الادلاء باصواتهم.

احداث السفارة السورية (سبتمبر ٢٠١٢)



اسفر عن اصابة ١١ عنصر من قوات الامن وأكدت الجمعية انه ايمانا بدعم كافة القضايا الخاصة بتحرر الشعوب الا انه لايجوز السماح للاجانب (او المواطنين) بالخروج عن الشرعية ومواجهة اجهزة الامن المصرية .. وانه علي اجهزة الامن ان تتسم بالوضوح في اسلوب التعامل مع الاحداث الميدانية وان تكون قاطعة بشكل اكبر حسما تجاه الانفلات الذي تشهده الساحة .

أحداث السفارة الامريكية (سبتمبر ٢٠١٢)

ادت الي سقوط قتيل واصابة العشرات ... واعربت الجمعية عن تحفظها تجاه أسلوب تعامل الامن مع تطورات الاحداث التي شهدتها واقعة السفارة الامريكية علي نحو يؤكد عدم وجود تعليمات او رؤية واضحة للقوات الميدانية للتعامل مع الاحداث وتفاعلهم معها بشكل مباشر وسريع ودون تمييز لانتماءات القائمين عليها لضمان عدم تصاعد تلك الاحداث و غضت اجهزة الامن بصرها عن قيام بعض عناصر التيار الاسلامي من اعتلاء اسوار السفارة وانزال العلم الامريكي



وحرقة ورفع علم تنظيم القاعدة ثم بادرت أجهزة الامن عقب ذلك بمواجهة المتظاهرين الآخرين بعد انسحاب الاسلاميين من المشهد وقد اخذ البعض علي جهاز الامن ان التعامل الحاسم لم يتحقق الا بعد تلقي مؤسسة الرئاسة المصرية (رئيس الدولة) لاتصال من نظيره الامريكي

فض اعتصام جامعة النيل (سبتمبر ٢٠١٢)



أنتقدت الجمعية تعامل أجهزة الامن ولجونها للعنف ضد المعتصمين والذين لم يمارسوا أعمال عنف أو تخريب وإقتصار تحركهم على إعلان رفضهم السلمي ومواجهة الامن هذا الإعتصام بالقوة بمشاركة الشرطة النسائية بالداخلية يؤكد نية أجهزة الأمن المبيتة لفض الإعتصام بالقوة وذلك لمواجهة العنصر النسائي للطالبات المشاركات في الاعتصام .

جمعة الحساب (جمعة كشف الحساب اكتوبر ٢٠١٢)



لم تتدخل أجهزة الأمن لمنع الاعتداء علي المتظاهرين وضبط المعتدين بالرغم من نقل أجهزة الاعلام لمشاهد الإعتداء وتبادل العنف بين الطرفين.. وكان يجب على قيادات الأمن وضع الخطة المناسبة للتحرك بشكل سريع لمنع الأشتباكات بين الطرفين خاصة وإن تلك الاشتباكات كانت بميدان التحرير وعلى بضع خطوات محدودة من مقر وزارة الداخلية الامر الذي نظر اليه الكثيرين كتقصير شديد من جانب وزارة الداخلية.

ذكرى محمد محمود (نوفمبر ٢٠١٢)



راح ضحيتها قتيلان وسقوط مئات المصابين حيث رأت الجمعية ان السبب في الاحداث عدم القيام بمصالحة فعلية بين الشرطة والمواطنين كما أكدت علي ضرورة قيام جهاز الامن بتدريب أفراده وعناصره المنوط بهم التعامل مع التظاهرات علي الاسلوب الامثل للتعامل مع المتظاهرين وكذا كيفية ضبط العناصر المشاغبة التي تنهدس وسطهم

وتسعي لاشعال الاحداث بهدف الوصول لصدامات دامية بين الامن والمتظاهرين بما يمكنهم من ضبط تلك العناصر ومن يطلق عليهم الطرف الثالث (الذي مازال مجهولا حتى الان)

حصار المحكمة الدستورية العليا (ديسمبر ٢٠١٢)



أعربت الجمعية عن اسفها الشديد تجاه ذلك الحدث اذ انه بالمقارنة بين ما تم مع النائب العام وتأمين دخوله وخروجه لمقر دار القضاء العالي تحت رئاسة مساعد وزير الداخلية لقطاع مصلحة الامن العام وقيادات مديرية أمن القاهرة وبين ما تم من التعامل بصوره وصفها الكثيرين بالسلبية مع الموقف امام المحكمة الدستورية حيث لم يكن علي ذات القدر وببنفس الكفاءة بالرغم من ان المعترضين بدار القضاء العالي كانوا أعضاء النيابة العامة والذين لا يخشي من قيامهم بأي أعمال غير مسنولة... علي عكس المشهد الآخر الذي مثل إهدارا لهيبة الدولة والقضاء ولمبدأ سيادة القانون .. واعاقلة اعضاء المحكمة عن مزاوله عملهم وتوجيه الاهانات لهم .

احداث قصر الاتحادية (ديسمبر ٢٠١٢)

اسفرت عن سقوط عشرة قتلي واصابة المنات حيث إنتقدت الجمعية رد فعل أجهزة الامن علي الرغم من تحريض قيادات جماعة الاخوان المسلمين ضد المعتصمين والاعلان عن النزول لفض اعتصامهم بالقوة من امام القصر الرئاسي الا ان قوات الامن لم تتحرك بالقدر المناسب للحيلولة دون اشتباك الطرفين ... وانه كان يجب علي وزارة الداخلية إتخاذ كافة الخطوات الاستباقية والاعلان عن الاجراءات التي ستتخذها لضبط مرتكبي الجرائم وعدم الاكتفاء باببعاد الاتهام عنها وإنفاذ القانون وفق ضوابط واضحة ودون النظر الي الموائمات السياسية حتي يتحقق الامن في المجتمع... حيث تركت لإشخاص القيام بدورها من إحتجاز مواطنين والتحقيق معهم ايضا تحت ممارسة العنف والاكراه



حصار مدينة الانتاج الإعلامي (ديسمبر ٢٠١٢)

شهدت مدينة الانتاج الإعلامي مع نهاية عام ٢٠١٢ وتحديدًا في السابع من ديسمبر



لعام ٢٠١٢ حصارًا من قبل حركة حازمون " أنصار الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل" والذي استمر لأكثر من خمسة عشر يوماً حيث انتهى في الرابع والعشرين من ديسمبر للمطالبة بتطهير الإعلام الخاص وكتهديد للثوار وردا على تظاهرتهم أمام قصر الإتحادية ومحاولتهم اقتحامه ، حيث نصب المتظاهرون أمام مدينة الانتاج الإعلامي الخيام أمام بوابة رقم ٢ لمدينة الانتاج

ووقعت التعديت من قبل مؤيدي حازم أبو إسماعيل وكان ذلك تحت بصر أجهزة الأمن التي كانت تجد حرجا دائما في التصدي للتحركات التي تنظمها عناصر التيارات الإسلامية حتى وإن كانت تمثل خرقا للقانون أو إستعراضا للقوة في مواجهة سلطات الدولة.

احداث محيط مسجد القائد ابراهيم (ديسمبر ٢٠١٢)



اسفر عن سقوط ٩٨ مصاب حيث رأت الجمعية انه كان يجب علي وزارة الداخلية أن ترصد كافة الفاعليات التي من شأنها زيادة حدة الإنتقام بين المصريين وتوليد العنف لإخطار كبار المسؤولين بالدولة بها لإتخاذ كل في موقعة ما من شأنه الحفاظ علي وحده صف الشعب المصري ... وإضطلاع وزارة الاوقاف بدورها في توجيه الدعاه والائمة للم شمل الامه وعدم بث روح الفرقة والفتنة .

حرق مقر حزب الوفد – (ديسمبر) ٢٠١٢

أسفرت تلك الأحداث عن إصابة بعض العاملين بالحزب والسيد فؤاد بدرابي " سكرتير عام حزب الوفد" بكدمات وسحجات متفرقة بالجسم ،كما أصيب ضابط و٥ مجندين بطلقات خرطوش بالإضافة إلى إحداث تلفيات بمقر الحزب وتحطيم بعض محتوياته حيث اقتحم العشرات من العناصر "تردد أنها تابعة للشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل" مقر حزب الوفد بالدقي، وأشعلوا النيران فيه بعد أن تجمهروا أمامه وذلك ردا على



اقتحام مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية وحصار الشيخ أحمد المحلاوي بداخله حيث تعدوا على الحزب بالملوتوف والشماريخ وقاموا بتحطيم وإحراق عدد من السيارات الموجودة بمقر الحزب وبالرغم من أن المؤشرات كانت تشير الي تورط عناصر حركة حازمون ومؤيدي الشيخ حازم أبو إسماعيل في عملية التعدي علي مقر حزب الوفد رداً علي ما شهده مسجد القائد

إبراهيم بالإسكندرية ... إلا أن أجهزة الأمن لم تتمكن من إستكمال تحرياتها بجديّة وضبط الأشخاص المشتبه فيهم وخضوعهم للتحقيق باعتبارهم من مؤيدي التيار الإسلامي اليمني .

التهديد باقتحام قسم الدقي - ١٩ ديسمبر ٢٠١٢

هدد المرشح الرئاسي السابق حازم صلاح أبو إسماعيل وأنصاره بمحاصرة قسم شرطة الدقي بدعوى الإحتجاج على انتهاكات وزارة الداخلية وممارسة العنف ضد



المتظاهرين.. فضلا عن تصريحات قيادات أمن الجيزة بأن تحرياتهم أشارت إلى أن أنصار حازم أبوإسماعيل هم المسئولون عن اقتحام مقر حزب الوفد ... أتخذت وزارة الداخلية التدابير اللازمة لحماية قسم الدقي و كثفت من تواجدتها أمام قسم الدقي مدعومة بمجموعة من الفرق الخاصة وقوات فض الشغب وبإدارة اللواء أحمد

جمال الدين بالتوجه لقسم الدقي لتوصيل رسالة بأنه سيقود بنفسه التصدي لأي محاولات للتعدي على المنشآت الشرطية بإعتبارها خط أحمر لايجوز تجاوزه وأعتبر العديد من المحللين أن هذا التصرف والذي أعتبروه بمثابة إستفزاز للتيارات الإسلامية المؤيدة لرئيس الجمهورية وكانت أحد أهم أسباب إقالته من منصب وزير الداخلية إرضاء لمؤيدي الرئيس ومناصريه .

ثانيا : تقييم أداء الشرطة المصرية خلال حكم الرئيس محمد مرسي

بالرغم من ادعاء العديد من الشخصيات المؤيدة للرئيس مرسي وجماعة الاخوان حدوث طفرة في تحقيق الامن فقد أعربت الجمعية عن وجهة نظرها من ان الامن الفعلي والحقيقي يتحقق بتواجد الشرطة الايجابي والفعال في الشارع والذي يهدف الي منع الجريمة قبل وقوعها من خلال اتخاذ كافة الاجراءات والتدابير اللازمة لذلك ولايتم تقييم كفاءة الامن من خلال الاعلان عن تزايد عدد القضايا والمتهمين الذين يتم ضبطهم وهم في الغالب أرقام كبيرة بسبب إرتفاع معدلات الجريمة بكافة أشكالها ولا يرجع الي رفع الداخلية كفاءة عناصرها في ضبط مرتكبي الجرائم.. وأن الأمن الفعلي لايتحقق إلا بشعور المواطن بالأمن في كافة مناحي حياة اليومية .

ثالثا :- تحديات تواجه وزارة الداخلية

أ - التحديات الداخلية (الضباط الملتحون – النقابة العامة للضباط – اضرابات افراد الشرطة)

تري الجمعية أنه يجب على قيادات الوزارة أن تتحلى بالقدر المناسب من الجرأة والشجاعة لفتح ملفات تلك المشاكل التي يتعرض لها أعضاء هيئة الشرطة بكافة فئاتهم والتي تمثل عائقا تجاة أدانهم لمهامهم وأن يتم مصارحة أصحاب المشكلة بما يمكن تنفيذه من مطالبهم ومايجب إرجائه لوقت لاحق ومايستحيل تنفيذه أو الإستجابة له سواء في ظل الظروف الراهنة أو لايمكن تنفيذه أو تطبيقه على الإطلاق لعدم منطقيته أو تعارضة مع القوانين واللوائح والأعراف التي قد تنال من قدر وهيبة جهاز الشرطة وتتعارض مع إعتبارها هيئة مدنية نظامية يغلب عليها ويحكمها الشكل والنظام الإنضباطي

ب - التحديات الخارجية

جرائم جديدة علي المجتمع المصري (الاعتداء علي كمائن الشرطة – اقتحام اقسام الشرطة – السطو المسلح – جرائم الخطف – قطع الطرق والسكك الحديدية – جرائم سرقة السيارات)- عدم القدرة علي إنفاذ القانون – ظهور مايسمي بجماعة الامر بالمعروف ... بالاضافة الي وجود ظواهر يتعيين تداركها والعمل علي التصدي لها في مهدها منها احتواء بداية ازمة بين رجال الشرطة والقوات المسلحة وظهور مايسمي بجماعة الامر بالمعروف

وتؤكد الجمعية أنه يجب على وزارة الداخلية أن تعيد النظر تجاه المنظومة الأمنية بشكل عام وفقا للمتغيرات التي شهدتها البلاد في أعقاب ثورة ٢٥ يناير وما صاحبها من تغير شكل الجريمة وإسلوب ونمط تنفيذها ونوعية مرتكبيها مع الوضع في الاعتبار ما تم تسريبه من أسلحة لداخل البلاد وأنه يجب في هذا الصدد أن توضع الخطط والإستراتيجيات الأمنية خلال المرحلة القادمة من خلال تكليف لجان من المتخصصين لإعداد الدراسات والأبحاث سواء الأمنية أو الإجتماعية للمتغيرات التي طرأت على المجتمع المصري وأن يتم وضع رؤية مستقبلية لوضع التصور الملائم والذي يمكنه من مواكبة المرحلة القادمة وما يمكن أن تشهده من تطورات وذلك ليكون دائما عنصرا للمبادئ من جانب أجهزة الأمن ولا يقتصر عملها فقط على إسلوب رد الفعل بما يحقق الغاية الأسمى وهو منع الجريمة قبل وقوعها

رابعا :- موضوعات و خطوات لم تحسمها وزارة الداخلية

بالرغم من ان وزارة الداخلية مؤسسة سيادية ذات أهمية بالغة لتسيير الحياة المعيشية في مصر ومن شأنها ضبط ايقاع حركة المجتمع والمواطنين لما لها من صلاحيات خولها لها القانون فضلا عما يمكن ان توفره من انضباط في الشارع المصري لما لها من صلاحيات قانونية الا ان القائمين علي قيادة العمل بها لم يتمكنوا من حسم كثيرا من الامور بالصورة التي تحقق الفائدة وتقوي العلاقة بين الشرطة والشعب وتشعره بأن هناك من يسهر علي أمنه ومستقبله .

أ – موضوعات قبل الثورة :

١- قانون الشرطة الذي تم إقراره عام ١٩٩٨ خلق نوع من الخلل في الترابط بين الشرائح المختلفة في وزارة الداخلية ... فقط اعطي القانون سلطة تجديد خدمة الضابط بعد رتبة عقيد سنويا مما جعل القيادات الوسطي والعليا في وزارة الداخلية تسعي الي استرضاء قياداتها للحصول علي المد في الخدمة كل شهر أغسطس ... فالفارق المادي والادبي بين الضابط في الخدمة والاخر في التقاعد كبير ولذا فلا يفضل الضابط الاختلاف مع قياداته حتي يضمن الاستمرار في الخدمة .

٢- القيادات في وزارة الداخلية لم تتمكن من تغيير الصورة الذهنية عن ممارسة القائمين علي العمل بها بانتهاك حقوق الانسان بصورة منهجية وكان ما يتم تقديمه الي الرأي العام لمحو هذه الصورة لا يرقى الي مستوي وسرعة الاحداث

٣- مقتل الشاب خالد سعيد وعدم اتخاذ المبادرة بتوضيح الحقائق للرأي العام والتأكيد علي ان وزارة الداخلية تلتزم بالقانون وانه لا يوجد بين صفوفها من هو فوق المحاسبة القانونية .

٤- لم يتمكن المسئولين في وزارة الداخلية من التوفيق بين مقتضيات تحقيق الامن السياسي والامن الجنائي مما جعل المواطن يشعر باهدار حقه في الاستقرار والامن ... وذلك في الوقت الذي كانت القيادات الوسطي والضباط من الرتب الصغيرة والامناء والافراد والجنود يشعرون انهم يعملون في منظومة غير واضحة الرؤية او محددة الاستراتيجية وانها علي استعداد كامل للتضحية بهم.

ب - بعد ثورة يناير ٢٠١١ وحتى نهاية عام ٢٠١٢

١. لم تقدم الشرطة المصرية متهما في ايا من الاحداث الهامة والجسام التي وقعت منذ بداية عام ٢٠١١ وحتى الان بالرغم من سقوط الكثير من القتلى والمصابين في هذه الاحداث واكتفت في كثير من هذه النقاط الفاصلة بمحاولة اثبات برانتهما من اعمال العنف ،،، الاصل ان جهاز الامن يوفر الحماية للمواطنين ويعمل علي ضبط المتهمين وتقديمهم لجهات التحقيق ولا يسعى دائما لابعاد الاتهام عن القائمين علي العمل به .

٢. لم تقدم وزارة الداخلية متهمين في وقائع تدمير ممتلكات الدولة والتي كان منها حرق اقسام الشرطة وسرقة السلاح الموجود بها فضلا عن وقوع مصابين وشهداء بين صفوف رجال الامن ... ولم تقدم وزارة الداخلية متهمين في وقائع فتح السجون وهروب أكثر من ٢٣ الف سجين الي شوارع المحروسة ومنهم من تمت مشاهدته في التليفزيون وهو في دول مجاورة بعد ساعات قليلة .. لذا فقد قامت جمعية الشرطة والشعب لمصر بالتقدم ببلاغ الي النائب العام يحمل رقم ٤٤٨٠ لسنة ٢٠١٢ لفتح باب التحقيق في تلك الوقائع وتحديد المسئولين عنها ليتم محاسبتهم اذا كانوا من العاملين في الداخلية او من غيرهم ويتم تبرئة ساحة وزارة الداخلية من الاتهامات الموجهة لها.

٣. لم تقدم وزارة الداخلية متهمين في واقعة سرقة سيارات السفارة الامريكية المصفحة والتي شوهدت تدهس المتظاهرين ورجال الامن في ميدان التحرير ايام ثورة يناير ٢٠١١ .. وكذلك فان الوزارة لم تقدم تحريات جديده حول هذه الواقعة والتي اخطرت بها السفارة الامريكية من ان مجهولون سرقوا من جراج سيارات تابع للسفارة مايزيد عن ٢٠ سيارة في زمن متقارب . قامت الوزارة باجراء روتيني وحررت محضر وارسلته للنياحة ولم تبادر بالتحقق من

الواقعة ، او العمل علي تأكيد او نفي المعلومة ، كما انها لم تبادر بعمل تحريات حول الواقعة ومرتكبيها لتضع كثير من النقاط فوق الحروف .

٤. لم تاخذ وزارة الداخلية ما يلزم للمبادرة بضبط ايقاع الشارع المصري وتحقيق انضباطه وحتى مشارف نهاية عام ٢٠١٢

٥. مواكبة وزارة الداخلية لما حدث من متغيرات عقب ثورة ٢٥ يناير ووضع استراتيجية تتوافق مع تلك المتغيرات وخاصة مراعاة حقوق الانسان مع تحقيق اقصى قدر من الانضباط والامن للشارع بما يشعر المواطنين بتغير رؤية الوزارة وتعديل منهج العاملين بها بما يحقق اهداف الثورة ومتطلبات الجماهير ويؤكد علي وجود عقيدة جديدة بالوزارة .

٦. لم تستثمر الوزارة حماس شبابها والذين خرجوا في مسيرات يطالبون بدعم الشعب لهم في اداء رسالتهم مؤكدين انهم ابرياء من دم الشهداء ... فلم تقم الوزارة باحتوائهم والتعاون معهم والتواصل من خلالهم مع شباب الثورة وشباب مصر لخلق باب الاحتقان بين الشرطة والشعب .

٧. لم تبادر الوزارة باحتواء امناء الشرطة والصف والافراد ولم تفتح لهم باب الامل في ان مستقبلهم سيكون افضل في ظل ثورة يناير وانهم سيحملون مشاغل الامن في ارض المحروسة وانهم سيرفعون رؤسهم وسيفتخر بهم المجتمع ... فخرجت مجموعة منهم متمردين واعلنوا اعتصامهم المفتوح امام وزارة الداخلية وخلعوا شعارها من علي اسوارها واعتصموا امامها والمبيت حتي رضخ وزير الداخلية (السيد منصور العيسوي) حين ذاك وخرج لهم وتفاوض معهم في الشارع ووعدهم بتحقيق كل مطالبهم .

٨. لم تبادر الوزارة بالتواصل مع الاعلام المرئي والمقروء والمسموع والحكومي والخاص لتحسين صورة الوزارة وبناء شراكة لتحقيق الاهداف الاستراتيجية وانما اکتفت بالاحساس بان الخطوط قد انقطعت وان الاعلاميين لن يقوموا بدعم رجال الامن .

٩. لم تقف الوزارة بالقدر المناسب الي جوار اسر من استشهدوا من ضباطها وافرادها وجنودها وكذا لم تقم بالدور المنوط من القيادة تجاه المحالين علي ذمة قضايا نتيجة عملهم اثناء الثورة وما بعدها ... فالاصل ان المتهم بريء الي ان تثبت ادانته وهذا ما كان واجب علي الوزارة ان تعمل علي ايصاله الي الجمهور الخارجي والعمل بمقتضاه مع الجمهور الداخلي

١٠. لم تبادر وزارة الداخلية برصد المخالفات والتجاوزات الانتخابية خلال انتخابات مجلسي الشعب والشوري والانتخابات الرئاسية ولم تقوم بوضع الخطط الامنية لمنع الاعتداءات المتكررة علي المرشحين اثناء جولات الدعاية ولم تقم بدورها في جمع التحريات ومحاولة كشف المتسببين في واقعة اختراق المطابع الاميرية وتسويد البطاقات الانتخابية بها وايضا لم تقم بالكشف عن القرى التي اشتكى اهلهما من منعهم بالقوة من ممارسة حقهم الدستوري في الانتخاب .

١١. لم تبادر وزارة الداخلية باتخاذ خطوات جاده نحو دراسة سبل تطوير العمل بالوزارة لتتواءم مع التغيرات التي شهدتها الساحة ويتوافق مع المعايير الدولييه لحماية حقوق الانسان بما فيها القانمين علي العمل بوزارة الداخليه.

١٢. التعامل مع ملفات لها اهميتها باسلوب رد الفعل في محاولة لارضاء الشارع بغض النظر عن الرؤية الاستراتيجية التي تحقق الاهداف التي قامت من اجلها الثورة وصالح البلاد ومنها:

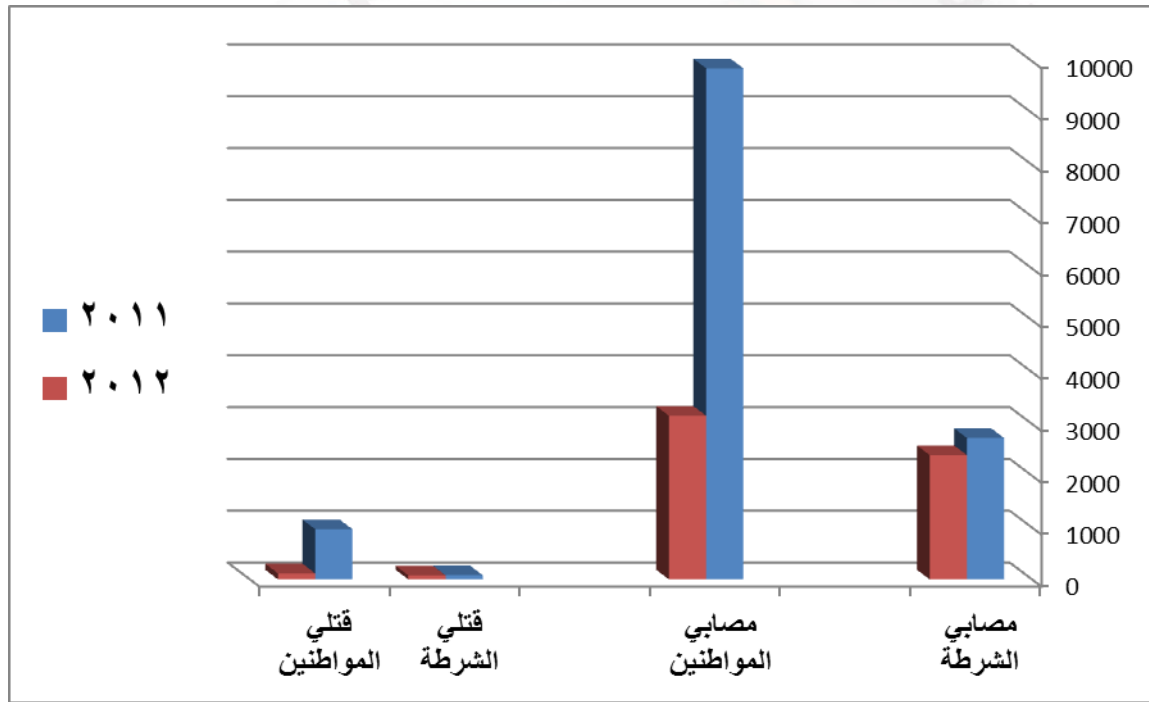
- أ- تخريج دفعة من طلبة كلية الشرطة قبل اتمام المده المحدده اكاديميا لتدريبهم بما يؤثر علي مستواهم المهني
- ب- احالة مجموعة من الضباط من رتب العقيد والعميد واللواء الي التقاعد دون اسباب موضوعيه والاطاحة ببعض العناصر من ذوي الخبرات ليس لصالح العمل وانما فقط لارضاء الشارع برفع اعداد المتقاعدين بغض النظر عن قدرتهم علي العمل المهني بما اثر سلبا علي الاداء.
- ت- اقرار تعديل لقانون هيئه الشرطة دون دراسات كافية ونظرا لوجود ضغوط في الشارع السياسي يتم بمتقاضه ترقية بعض العاملين بالوزارة الي كادر الضباط دون اتمام الدراسات وتلقي الدورات التدريبية التاهيلية اللازمة ... من المؤكد ان النظر لتحسين حال العاملين في الوزارة امر شديد الاهمية ولكن يجب ان يتم ذلك وفقا لدراسة تحقق صالح الوطن ولا تتم عن طريق رد الفعل والعشوائية.

جمعية الشرطة والشعب لمصر

خامسا : تضحيات مصر خلال عام ٢٠١٢

شهد عام ٢٠١٢ سقوط العديد من الضحايا خلال الاحداث التي مرت بها البلاد من المواطنين ورجال الشرطة ، حيث سقط حوالي ١١٧ شخص لقوا مصرعهم واصيب ٣٧٢٦ آخرين في حين لقي حوالي ٧٨ من رجال الشرطة مصرعهم واصيب ٢٤٠٠ آخرين وفيما يلي رسم بياني يوضح مقارنة بين تضحيات مصر في عام ٢٠١١ وتضحيات مصر ٢٠١٢ .

رسم بياني يوضح تضحيات مصر ٢٠١٢ بالمقارنة باحصائيات عام ٢٠١١ من رجال الشرطة والمواطنين .



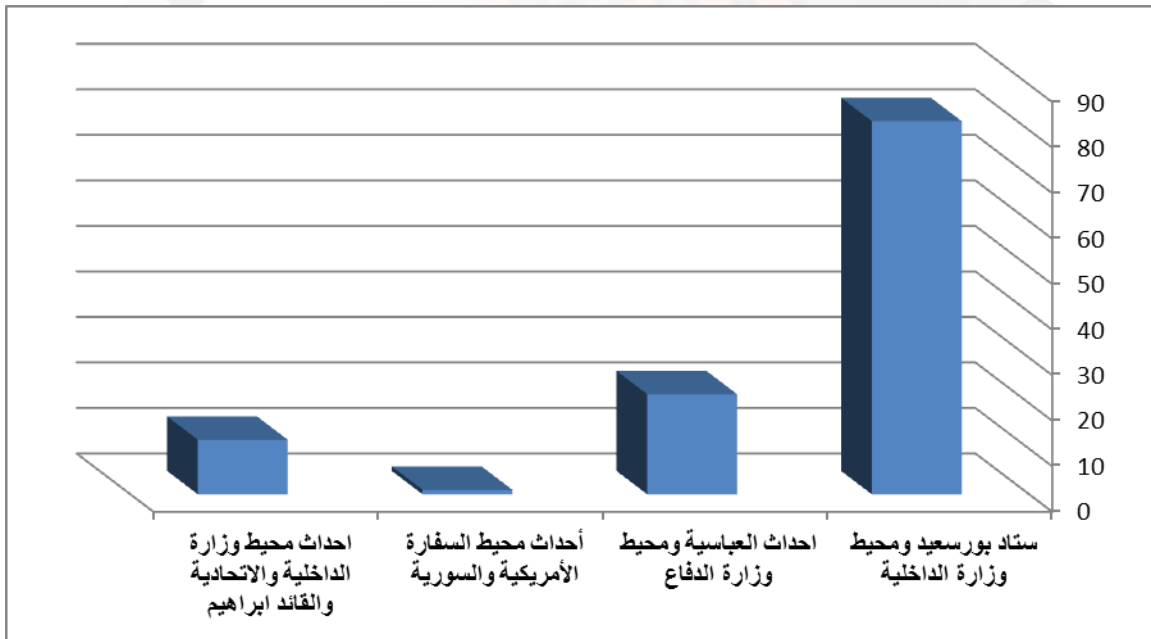
أ- تضحيات المواطنين

شهد عام ٢٠١٢ سقوط العديد من الضحايا خلال الاحداث التي مرت بها البلاد من المواطنين حيث لقي حوالي ١١٧ شخص مصرعهم واصيب ٣٧٢٦ آخرين وهي موضحة كالتالي :

جمعية الشرطة والشعب لمصر

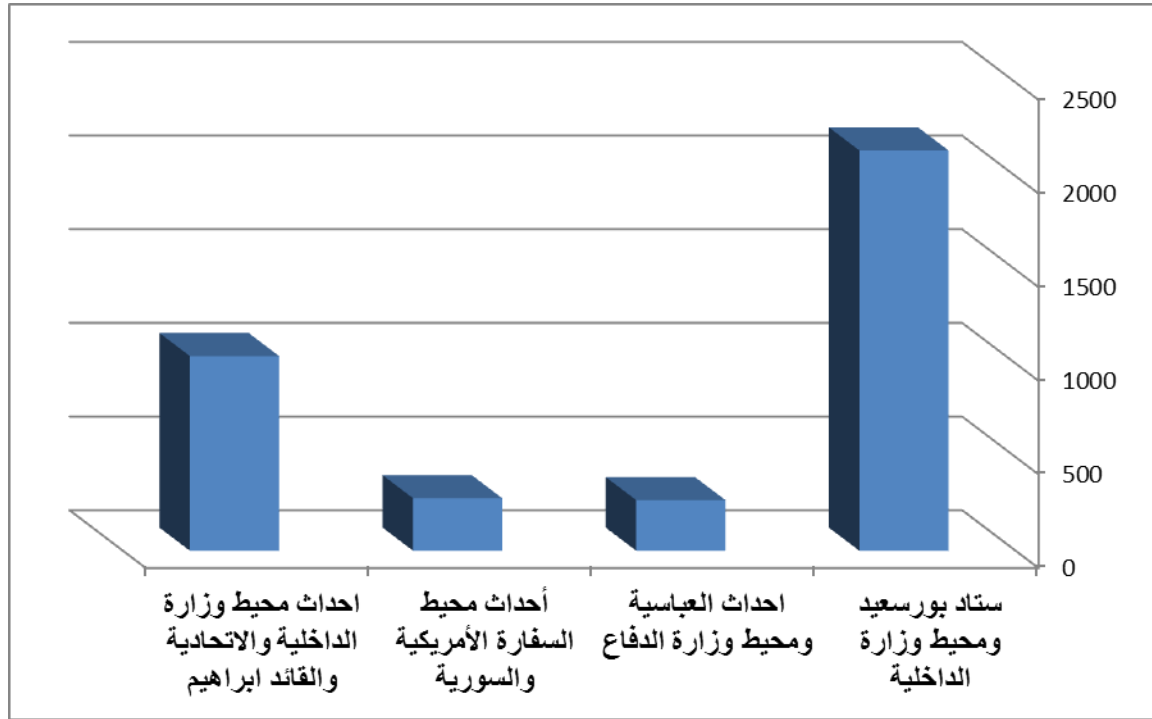
- ١- أحداث ستاد بورسعيد ومحيط وزارة الداخلية والمحافظات فبراير ٢٠١٢ سقوط ٨٢ قتيل وإصابة ٢١٣٧
- ٢- أحداث العباسية ومحيط وزارة الدفاع مايو ٢٠١٢ سقوط ٢٢ قتيل وإصابة ٢٧٠ آخرين
- ٣- أحداث محيط السفارة الأمريكية والسورية سبتمبر ٢٠١٢ سقوط ١ قتيل وإصابة ٢٨٠ آخرين
- ٤- أحداث محيط وزارة الداخلية وقصر الاتحادية والقائد ابراهيم والمحافظات نوفمبر / ديسمبر ٢٠١٢ مقتل ١٢ شخص وإصابة ١٠٣٩ آخرين .

ب- وفيما يلي رسم بياني توضيحي لضحايا ٢٠١٢

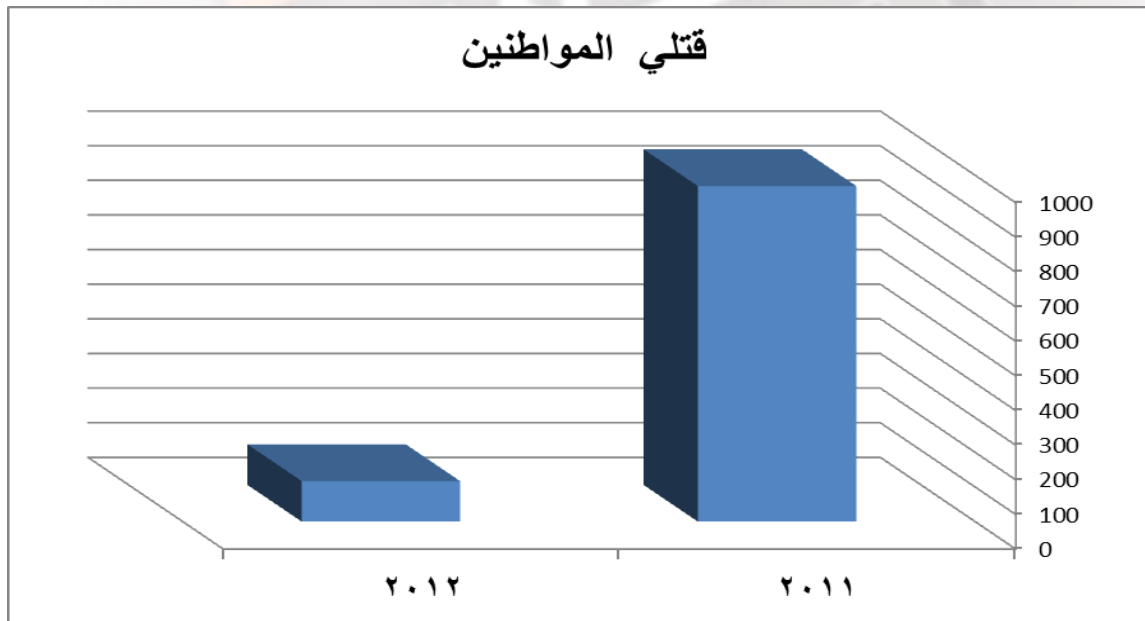


رسم بياني يوضح قتلى الاحداث للمواطنين ٢٠١٢

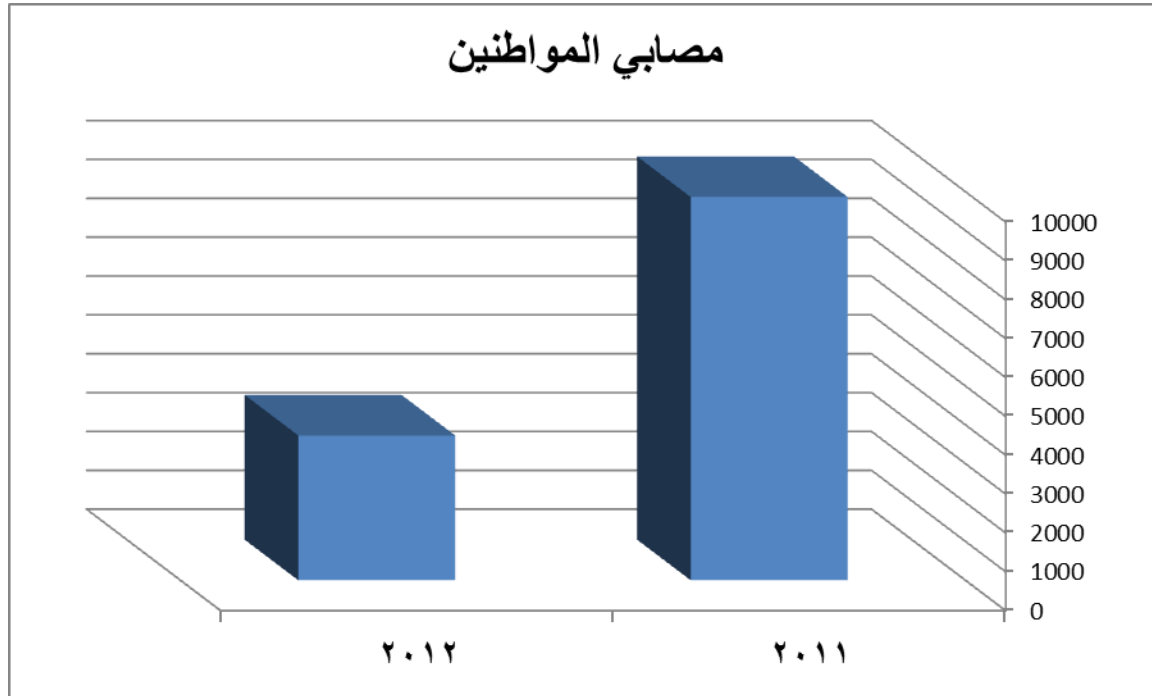
جمعية الشرطة والشعب لمصر



رسم بياني يوضح مصابى الاحداث للمواطنين ٢٠١٢



رسم بياني يوضح مقارنة بين القتلى من المواطنين ٢٠١٢/٢٠١١

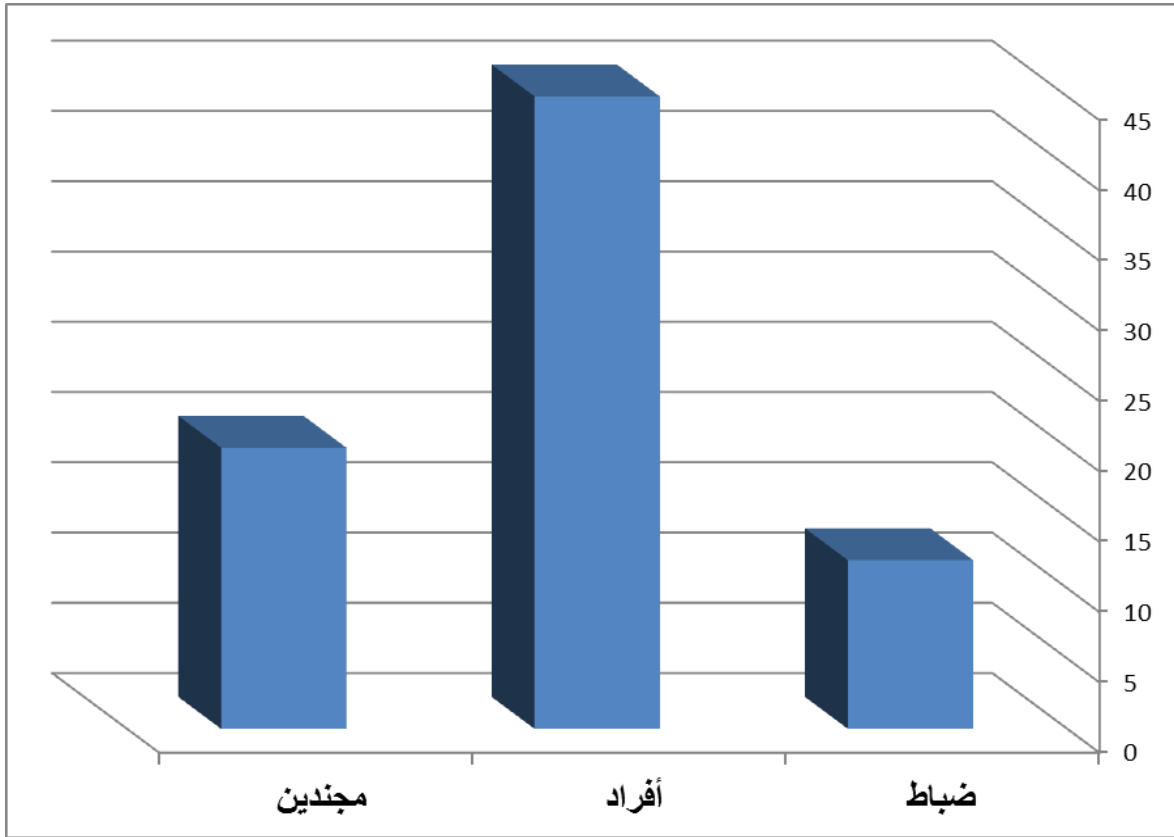


رسم بياني يوضح مقارنة بين المصابين من المواطنين ٢٠١٢/٢٠١١

ت- تضحيات هيئة الشرطة خلال عام ٢٠١٢

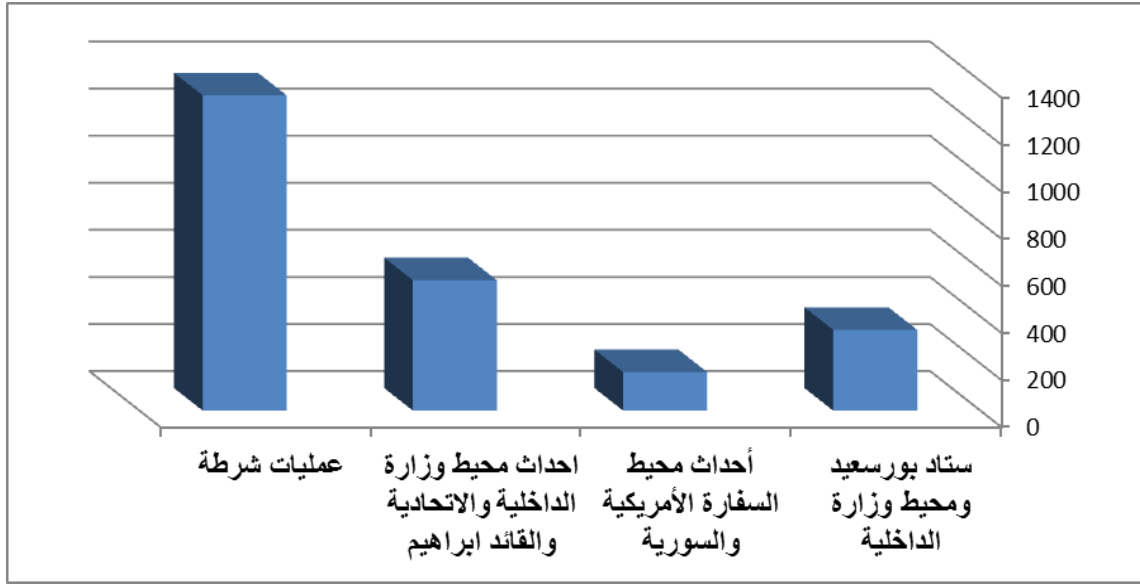
شهد عام ٢٠١٢ سقوط العديد من رجال الشرطة خلال الاحداث التي مرت بها البلاد حيث لقي حوالي ٧٨ شخص مصرعهم واصيب ٢٤٠٠ آخرين .

جمعية الشرطة والشعب لمصر

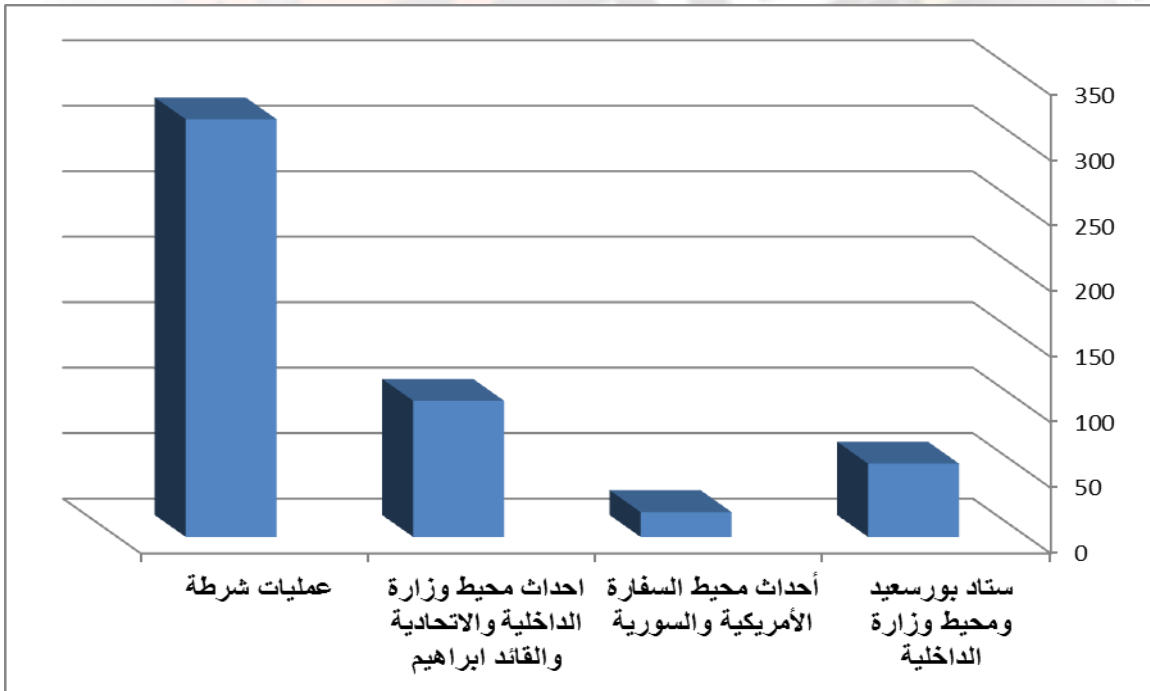


رسم بياني يوضح قتلى الشرطة خلال احداث عام ٢٠١٢ حيث فقدت ١٢ ضابطا و ٤٥ فرد و ٢٠ مجند

جمعية الشرطة والشعب - مصر

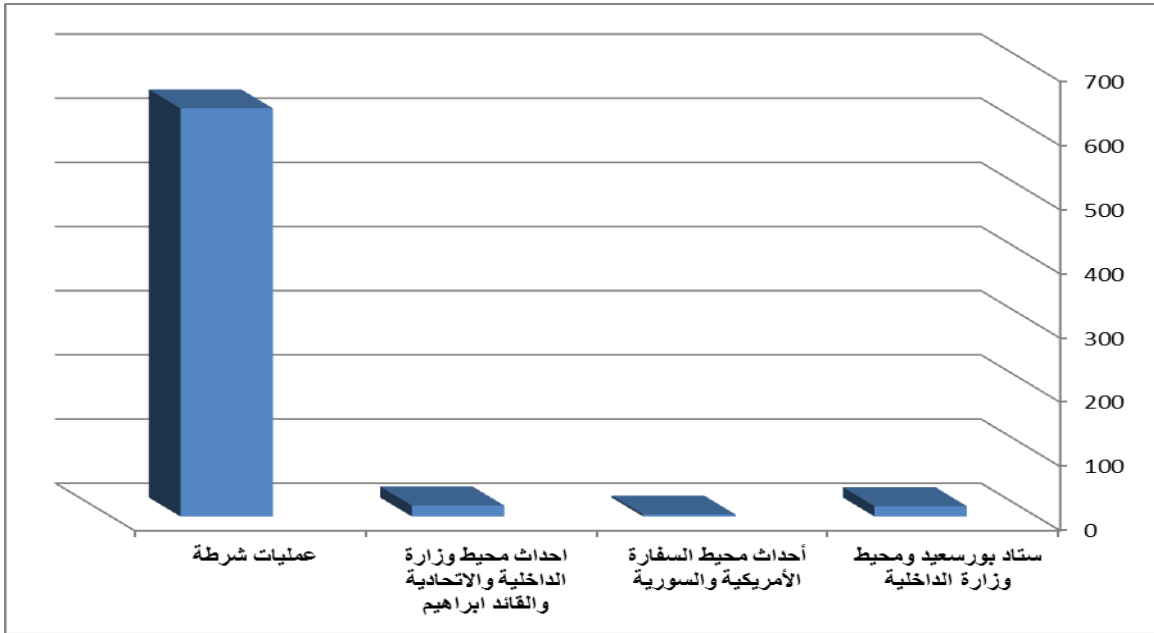


رسم بياني يوضح مصابى هيئة الشرطة موزعة على احداث عام ٢٠١٢

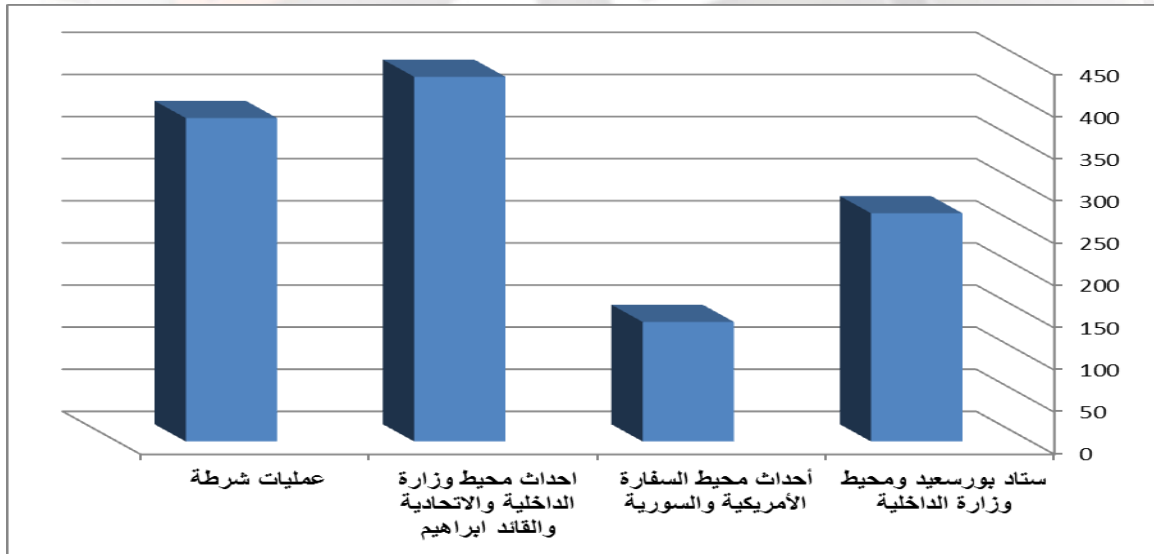


رسم بياني يوضح المصابين من ضباط الشرطة خلال أحداث ٢٠١٢

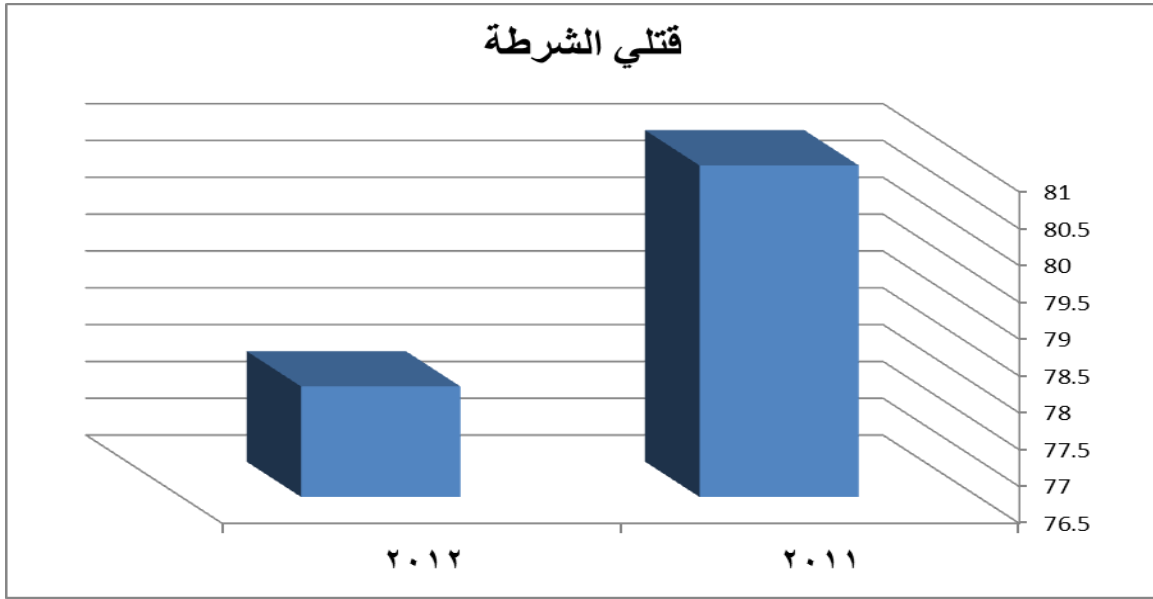
جمعية الشرطة والشعب - مصر



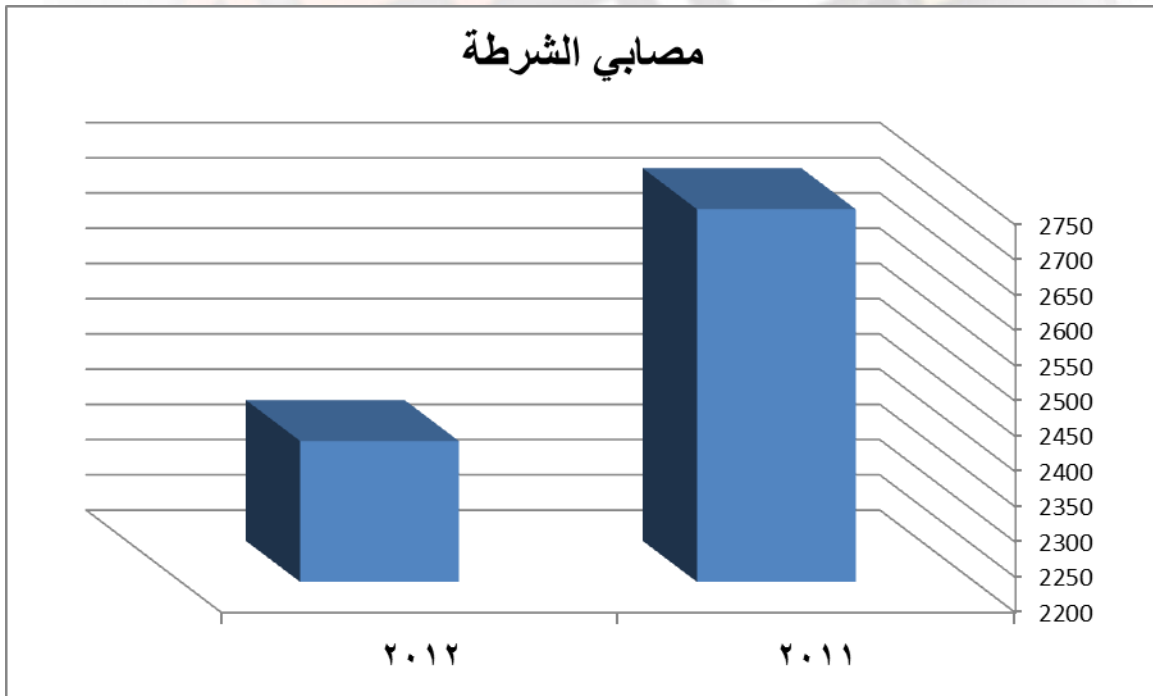
رسم بياني يوضح المصابين من أفراد الشرطة خلال أحداث ٢٠١٢



رسم بياني يوضح مصابي الشرطة من المجندين خلال أحداث عام ٢٠١٢



رسم بياني يوضح قتلى الشرطة مقارن بين عامي ٢٠١١/٢٠١٢



رسم بياني يوضح مقارنة بين المصابين من الشرطة ٢٠١٢/٢٠١١

سادسا :- تعقيب الجمعية وطرح رؤيتها... ومقترحاتها لحفظ الامن والاستقرار وتكريس احترام كلا من الشرطة والشعب للاخر

❖ ضرورة بحث الأسلوب الأمثل لإدارة مختلف مؤسسات الدولة بما يضمن إدارتها لصالح الشعب وأهمها المؤسسة الأمنية والتي يتحكم وزير الداخلية في كافة قرارات ومقدرات الوزارة. ان انفراد شخص بالقرار بفتح الباب لاتهامه انه يعمل على ارضاء الرئيس ومن هم في سدة الحكم أيضا فله حرية تحريك قيادات الوزارة في أى وقت وقد يعتبر ذلك انه نتيجة عدم إخلاصهم وتكريس عملهم لخدمة النظام او بناء على تكليفات من مؤسسة الرئاسة مما يكون له تأثير على إستقرار الأوضاع بوزارة الداخلية ... وتطرح الجمعية مقترحات:

○ بضرورة تفعيل دور المجلس الأعلى للشرطة وألا يكون لوزير الداخلية مطلق الحرية في إتخاذ القرارات بشكل منفرد دون إستشارة المجلس وأن يكون رأي المجلس ملزما وليس استشاريا وبعدهد معين من الاصوات في حالات معينة ...ويمكن الإشارة هنا للدور الذى لعبه نادى القضاة "باعتبارة كيانا منتخبا" بشكل مستقل بعيدا عن الضغوط التى تمارسها قيادة السلطة التنفيذية ممثلة فى رئيس الدولة وكذلك الدور الذى لعبه المجلس الاعلى للقوات المسلحة في حماية الثورة ورفض الانصياع لتعليمات القيادة السياسية والتي لم تكن تحظى بالقبول الشعبي في حينه .

○ أن يكون هناك نوعا من الحصانات لأعضاء المجلس الاعلى للشرطة حتى يعلنوا عن آرائهم بعيدا عن اي ضغط وبما يستهدف الصالح العام وأمن المواطن وليس أمن النظام وبما يضمن الدفاع عن أعضاء هيئة الشرطة من بطش الحاكم ةحتى يتمكن اعضاء هيئة الشرطة من أداء عملهم لمصلحة وطنه وشعبه قبل أى شئ آخر .

❖ أن ما رصدته الجمعية من تفاقم الاضرابات والاعتصامات ووقوع القتلي و المصابين قد دفعها الي تنظيم مؤتمر في اكتوبر ٢٠١٢ تحت عنوان "المظاهرات والاعتصامات بين المشروعية والقمع" ، وقد خلص المؤتمر الى توصيات هامة من شأنها في حالة الأخذ بها ووضعها موضع التنفيذ الأرتقاء بالأداء الأمنى ، وتجنب وقوع قتلي ومصابين خلال التظاهرات التى يتم تنظيمها ... (يمكن الرجوع لتفصيلات ذلك من فعاليات المؤتمر وما اسفر عن توصيات في التقرير)

❖ تؤكد الجمعية قلقها لما تشهده سيناء من أحداث بالرغم من حالة الهدوء الحذر فى نهاية العام الا ان الأوضاع الأمنية تنبئ بالخطر نظراً لما يتم تسريبه من معلومات عن جماعات جهادية تتلقى تدريباتها العسكرية على أرض سيناء بما يمثل تحدى على

قدر كبير من الأهمية لجهاز الشرطة ويجب وضعها ضمن أولوياته حيث أن استقرار الأوضاع سيأتي بالسيطرة على السلاح الموجود بالبلاد بشكل غير شرعي وان يتم التعامل مع التنظيمات الارهابية وفقا للقانون بصرف النظر عن ما تدعيه من توجهاتها الاسلامية.

❖ يجب ان يكون الهدف الاسمي لجهاز الامن هو اتخاذ كافة الاجراءات الاحترازية لمنع وقوع الجريمة وليس العمل بأسلوب رد الفعل ولذا يجب التصدي بكل الحزم والحسم لضبط ايقاع الشارع وانفاذ القانون علي كافة دون فرق بين مواطن ا واخر الا بالتزامه باحترام القانون وممارسته لحرية بما لا يضر بمصالح وحرية الاخرين

❖ أن ما تشهده الساحة و المجتمع من تغير أشكال الجريمة و ارتفاع معدلاتها و تهور مرتكبيها بما يصل إلى حد قتل الضحايا في حال محاولتهم مقاومة المجرمين... أن كل ذلك يفرض علي قيادة الوزارة دراسة كافة المتغيرات التي شهدتها الساحة بما فيها الساحة السياسية والاجتماعية والتطورات التي تطرأ عليها لوضع إستراتيجية ورؤية تحدد أسلوب مواجهة هذا الواقع الذي تتعرض له البلاد و إعادة النظر تجاه منظومة الأمن بشكل كامل ... انه يتعين علي قيادة الوزارة المبادرة بالعمل علي التوافق بين الشرطة والشعب علي " عقد امني جديد " لتحقيق الأمن وفرض سيادة القانون والحفاظ علي حقوق الإنسان وحفظ كرامة المواطن وصون حرية .

❖ أن رفض بعض اعضاء هيئة الشرطة تنفيذ المهام الموكلة اليهم بتأمين مقرات الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة اشارت الي فهم وتوجه جديد في أوساط الداخلية بأن عملهم يجب ان يكون لصالح الوطن والمواطن وليس لخدمة تنظيم سياسي أو جماعة حتى وان كانت هي التي علي رأس الحكم في الدولة ... ولذا فانه يجب التعامل مع هذا التوجه بمزيد من الكياسة في اطار الحرص علي تأمين كافة منشآت الدولة ... وان يكون بالقدر المناسب مع كافة رجال الشرطة بدء من المجندين مروراً بالأفراد وأمناء الشرطة والضباط وذلك وصولاً للشرطة التي نتطلع لها جميعاً والتي تكون عقيدتها الراسخة هي حماية الشعب وحفظ أمانة

❖ يجب علي القيادة السياسية ان تثق وتتعامل مع جهاز الشرطة باعتباره جهاز وطني هدفه الرئيسي الحفاظ علي امن الوطن والمواطن وليس هدفه حماية النظام ومن هم في سدة الحكم وعدم السعي لتوظيفه للعمل ضد معارضي السياسيين حيث يجب ان ننأي بجهاز الشرطة عن الزج به في اي خلافات سياسية واستخدامه في ارباب معارضي النظام وتدبير المكائد لهم .

❖ وايماناً من الجمعية بدورها في العمل علي كشف كافة الحقائق والملابسات التي احاطت بالوقائع التي واكبت ثورة ٢٥ يناير وكان طرفاً فيها جهاز الامن .. فقد بادرت الجمعية من خلال الدكتور / ايهاب يوسف (امين عام الجمعية) بالتقدم ببلاغ الي السيد المستشار النائب العام للتحقيق في وقائع اقتحام السجون والتعدي علي اقسام الشرطة والاستيلاء علي اسلحتها وحرقتها ... حيث كان قد اعلن المستشار /

عبد المجيد محمود النائب العام السابق من عدم تعرض التحقيقات لتلك الوقائع بسبب عدم تقدم احد ببلاغ في هذا الصدد ان الجمعية تؤكد انه كان يجب علي جهاز الشرطة حرصا منه علي ابراء ذمته امام الشعب والمجتمع ان يبادر باتخاذ تلك الخطوة باعتبارها كاشفة عن المتسبب في تلك الوقائع وابعادها كما تبدي الجمعية اندهاشها من جانب القيادة السياسية لتصريحاتها المستمرة تجاه شهداء الثورة وتغافلها عن هذه الواقعة التي تعد اهانة جسيمة للشعب المصري وتدخل سافر في سيادته علي ارضه ان صح ما تردد في كافة اجهزة الاعلام وعلي مختلف المستويات بتورط حركة حماس في تلك الاعتداءات مما يثير العديد من الشكوك نحو مصداقية التعامل تجاه كافة الموضوعات والقضايا بمعيار واحد .. فأن السؤال المثير أليس من فقدوا خلال دفاعهم عن اقسامهم او الزود عن هروب المساجين الا يعدوا شهداء ... لماذا لم تقم الدولة بتكريمهم ???

تسعى جمعية الشرطة والشعب لمصر لتحقيق الاهداف التالية

- ❖ تأكيد إحترام الشعب والشرطة للأخر .
- ❖ العمل على اعادة الاحساس بالفخر للشرطة .
- ❖ الوضوح في الرؤية والتواصل مع المجتمع .
- ❖ تأكيد السلطة في إنفاذ القانون لتحقيق الامن في الشارع .
- ❖ العمل علي خلق حوار اجتماعي قانوني تتبلور فيه الحقوق والواجبات.
- ❖ تأكيد الجمعية على أولوية حفظ وصون كرامة المواطن تحت أى ظروف .
- ❖ عدم اللجوء لإنتهاك حقوق الإنسان تحت دعوى إستعادة الهيبة وفرض السيطرة الأمنية .
- ❖ خضوع كافة الأشخاص ومؤسسات الدولة والخاصة والدولية بصرف النظر عن مواقعهم التنفيذية أو إمتاناتهم السياسية أو جنسياتهم للقانون حتى يمكن إقامة دولة العدالة والقانون.
- ❖ دراسة إمكانية تركيب كاميرات داخل أقسام ومراكز الشرطة وغرف الحجز والاماكن التي يتم التعامل مع الجمهور لمتابعة حسن سير العمل بها وضمان مراعاة حقوق الإنسان وعدم حدوث تجاوزات في مواجهة من يتم اعتقالهم وإخضاعهم للإجراءات القانونية ولتيم الرجوع لها لاقتضاء الحقوق للشرطة والشعب.

**ليس من العدل ... بالرغم من الاخطاء ان يكون الشرطي في الشارع ولا يعرف ماذا يفعل !!
نحتاج عودة الامن ... فيجب ان ندرك اننا نمر بمشكلة ...
علينا استعادة فخر رجال الأمن برسالتهم .. !!**